Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (2): 561-572
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.2.33

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Measuring and analyzing oil price fluctuations and their reflections on the rates of trade in the Republic of South Korea for the period (1990-2018)

Researcher: Hassan Harith Ihsan
Collage of Administration and Economics
University of Mosul
Hasanhart221@gamil.com

Assist. Prof. Dr. Saadoon Hussein Farhan
Collage of Administration and Economics
University of Mosul
sadoonhuseen@yahoo.com

Abstract:

The conclusion discusses the research a fundamental topic in foreign trade, namely, the impact of fluctuations in oil prices in the rate of trade in east Asian countries as a model of the Korean economy, the goal of the research to discuss the repercussions of fluctuations in oil prices in the terms of trade of a country that is one of the major importing countries of crude oil and clarify the pattern and nature of these repercussions, and the research was based on the hypothesis that increased fluctuations in oil prices have negative effects on the rate of trade for oil importing countries The research used a theoretical analysis method that began with the concept of the terms of trade and ended with an analysis of the reality of the Korean economy in light of the volatility of oil prices, and was reinforced by the use of standard analysis tools in which the data stability ranges were tested and then the model for research was estimated, The research found a number of results, the most important of which was that there are negative effects of fluctuations in oil prices in the terms of trade of the Korean economy and this reinforced the hypothesis from which the research was launche.

Keywords: Trade, Oil Price Volatility, Trade Theories.

قياس وتحليل تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها في معدلات التبادل التجاري في جمهورية كوريا الجنوبية للمدة (1990-2018)

الباحث: حسن حارث إحسان
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

أ.م.د. سعدون حسين فرحان
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

المستخلص:

يناقش البحث موضوعاً جوهرياً في التجارة الخارجية الا وهو اثر تقلبات اسعار النفط في معدل التبادل التجاري في دول شرق اسيا ومنها الاقتصاد الكوري انموذج لها، هدف البحث الى

مناقشة انعكاسات تقلبات اسعار النفط في معدل التبادل التجاري لدولة تعد من الدول الكبرى المستوردة للنفط الخام وتوضيح نمط وطبيعة هذه الانعكاسات وقد انطلق البحث من فرضية مفادها ان زيادة تقلبات اسعار النفط ذات تأثيرات سلبية في معدل التبادل التجاري لكوريا الجنوبية وواقع اقتصادها لذلك اصبح من الضروري البحث عن بدائل اخرى للنفط، ابتدأ البحث بمفهوم معدل التبادل التجاري وانتهى بتحليل واقع الاقتصاد الكوري في ظل تقلبات اسعار النفط، وقد عزز هذا الاسلوب باستخدام ادوات التحليل القياسي والذي تم فيه اختبار مديات استقرار البيانات ومن ثم تقدير النموذج الخاص بالبحث.

وتوصل البحث الى عدد من النتائج كان اهمها ان هناك تأثيرات سلبية لتقلبات اسعار النفط في معدلات التبادل التجاري للاقتصاد الكوري وهذا عزز الفرضية التي انطلق منها البحث، وقد وضع الباحثان عدد من المقترحات التي تتلاءم مع البحث والنتائج التي توصل اليها أهمها تحفيز الطلب الداخلي من اجل تجنب الهزات التي يتعرض لها الطلب الخارجي بفعل تقلبات اسعار النفط او بسبب ازمات اخرى قد يتعرض لها الاقتصاد العالمي ويجعل الاقتصاد الكوري الجنوبي عرضة للأثار السلبية لهذا الهزات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التبادل التجاري، تقلبات اسعار النفط، نظريات التجارة.

المقدمة

جذبت الموضوعات المتعلقة بتأثير تقلبات اسعار النفط في المتغيرات الاقتصادية الكلية اهتمام الكثير من الاقتصاديين وكذلك المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، وقد انتقل هذا الاهتمام الى دراسة أثر هذه التقلبات في معدل التبادل التجاري والذي يعكس في حقيقة الامر مديات استفادت الاقتصاد الوطني من تجارته الخارجية، اذ تمارس الصادرات والاستيرادات دوراً مهماً في النشاطات الاقتصادية لأي بلد، ومن ثم فأن تقلبات اسعار النفط تنعكس بشكل او باخر في التركيبة المكونة لمقاييس التبادل التجاري. وفي البلدان المستوردة للنفط تعد زيادة اسعار النفط قيداً كبيراً على تكاليف الانتاج، اذ تلجأ هذه البلدان لإيجاد طريقة للتكيف مع هذا الارتفاع في اسعار النفط والذي يعرضها للصدمات والهزات الاقتصادية ويدفع بمعدلات تبادلها التجاري لتميل ضدها، بسبب زيادة اسعار الاستيرادات، مما يجعل الاستقرار الاقتصادي هدفاً صعب المنال اذ ما فشلت هذه البلدان في التعامل مع تقلبات اسعار النفط الخامد وتم اخذ كوريا الجنوبية انموذجاً بوصفه احد دول شرق اسيا والتي تعتمد كثيراً على استيراد النفط الخام ويشكل ارتفاع اسعاره تحدياً حقيقاً لاتجاه معدل التبادل التجاري فيها.

اهمية البحث: تكمن اهمية البحث من اهمية النفط الخام للبلدان المستوردة بوصفه مصدراً مهماً للطاقة واحد اهم مدخلات العملية الانتاجية، وتلقي زيادة اسعار النفط وتقلباتها بظلالها على مجمل النشاطات الاقتصادية سواء أكانت هذه النشاطات التصديرية ام متعلقة بالاستيراد.

مشكلة البحث: تتحدد مشكلة البحث في ان التذبذبات بأسعار النفط في الاسواق العالمية تخلق بيئة غير توازنية وغير مستقرة للبلدان المستوردة للنفط اذ ان الاستفادة من مزايا التجارة الخارجية وتعزيز النمو الاقتصادي في الاقتصاد الكوري الجنوبي ستضعف وتقيد امكانية النمو فيه تبعاً لزيادة هذه التقلبات وتأثيرها في تجارتها.

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية مفادها ان تقلبات اسعار النفط تؤثر بصورة سلبية في معدل التبادل التجاري وواقع اقتصاد كوريا الجنوبية لذلك أصبح من الضروري البحث عن بدائل اخرى للنفط.

هدف البحث: يهدف البحث الى بيان إثر تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها في معدلات التبادل التجاري في كوريا الجنوبية للمدة (1990-2018) والتعرف على نمط وطبيعة هذا الاقتصاد فضلا عن قدرته على تجاوز المشكلات المترتبة عن هذه التقلبات.

منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج (الوصفي-التحليلي) والذي استند على الآراء الاقتصادية والنظريات المتعلقة بموضوع البحث، وكذلك الكمي القياسي عبر استخدام الطرائق الاحصائية الملائمة لتقدير النموذج الخاص بالبحث

هيكلية البحث: ربط بين الجانب النظري الذي تضمن في مبحثه الاول مفهوم التبادل التجاري وانتهى بدراسة العلاقة بين تقلبات اسعار النفط والواقع الاقتصادي لدولة كوريا الجنوبية، وتضمن الجانب التحليلي دراسة النموذج الخاص بواقع الدولة وتوضيح اثار تقلبات اسعار النفط في معدل التبادل التجاري، وقد اعتمد البحث في تقدير الانموذج على بيانات البنك الدولي ومنشورات اوبك، وقد غطى البحث المدة (1990-2018).

المبحث الأول: معدلات التبادل التجاري (الإطار النظري والمفاهيمي)

يعد مفهوم معدل التبادل التجاري من المفاهيم المتداولة بكثرة في الدراسات الاقتصادية وهناك عدة طرائق لقياسه، وقد اعتمدنا في هذا البحث على الطريقة الاكثر انتشاراً، وهي معدل التبادل التجاري الصافي والذي يعتمد على المقارنة بين الارقام القياسية لأسعار الصادرات على الارقام القياسية لأسعار الاستيرادات، الا اننا سنبدأ بعرض مفهوم معدل التبادل التجاري:

اولاً. مفهوم معدل التبادل التجاري: اذ يعكس معدل التبادل التجاري السعر النسبي للصادرات الى الاستيرادات، ومن الممكن تعريفة بانه نسبة اسعار الصادرات الى اسعار الاستيرادات، اي كمية السلع المستوردة التي يمكن للاقتصاد شرائها لكل وحدة من سلع التصدير ويقاس معدل التبادل التجاري كالاتي: (الغنيمي، 2017: 1)

$$\text{معدلات التبادل التجاري} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الاستيرادات}} \times 100$$

ثانياً. انواع التبادل التجاري:

1. **التبادل السلعي:** تتبادل الدول السلع ويشمل هذا التبادل السلع و عناصر الانتاج والمواد الاولية عبر الحدود، ويعد هذا النوع من اقدم النشاطات في المعاملات الاقتصادية الدولية مثل السلع الغذائية والسلع الصناعية وتكون هذه السلع صادرات وواردات منظورة يتم انتقالها عبر الحدود الجغرافية للدولة وتسجل في حسابات الدخل القومي الاجمالي وقد تكون هذه السلع المتبادلة تامة الصنع اي جاهز للاستهلاك المباشر او سلع استثمارية وقد تتضمن مستلزمات الانتاج او المواد الاولية اللازمة للصناعة، و اخيراً قد تكون عبارة عن سلع غذائية.
2. **التبادل التجاري الخدمي:** هنالك نشاطات اقتصادية تعتمد على تبادل الخدمات بين الدول وعندما يشمل ذلك انتقال الخدمات او المنتجات التي لا يمكن رؤيتها بما في ذلك الخدمات غير المنظورة يعني انه لا تشمل انتقال مجمل السلع كما هو الحال في التجارة المنظورة وتسمى الخدمات التي تقدم الى الغير بالصادرات غير المنظورة، بينما تسمى الخدمات التي يتم تلقيها من الدول الاخرى بالاستيرادات غير المنظورة. (سعد، 2012: 10)

ثالثاً. اهداف التبادل التجاري: يتضمن التبادل التجاري عدة اهداف وهي كالاتي:

1. تحقيق الموارد لخزينة الدولة، اذ يتم الحصول على الايرادات من تصدير السلع عبر الحدود، فضلا عن اختيار النوع المناسب من السلع والخدمات للتبادل التجاري وبالتحديد عندما اذ تكون مرونة الطلب السعرية لهذه السلع منخفضة.
2. الاستفادة من فائض الانتاج، اي ان التصدير يؤدي الى زيادة الناتج القومي الاجمالي والذي ينعكس على مستوى التوظيف، وتحقيق دخول اضافية فضلاً عن توفير السلع الاساسية.
3. استيراد السلع، اذ يتم استيراد السلع التي لم يتمكن البلد من انتاجها محلياً، ومنها المكائن والمعدات والتجهيزات لبناء مصانع لمنتج معين في البلدان النامية لتوفير فرص العمل.
4. احلال الاستيرادات، ويرتبط هذا الهدف بالتكلفة، فاذا كانت السلع المستوردة يمكن انتاجها محلياً بتكاليف معقولة فأنها تسد حاجة الطلب المحلي، والفائض يتم تصديره للخارج.
5. الاهتمام بدراسة موازين المدفوعات ونظام اسعار الصرف ومعالجة الاختلاف والتوازن فيها. (heshmati & sun, 2010: 2)

رابعاً. اسباب ودوافع قيام التبادل التجاري: هناك عدة مسوغات تدفع باتجاه ضرورة قيام التبادل التجاري بين الدول وهي كالاتي:

1. ان بعض الدول تنتج سلعاً لا تستطيع انتاجها دول اخرى، مثل الخامات المعدنية والبترول المنتج في دول معينة مثلاً في دول الخليج او امريكا او العراق، كذلك حال بعض السلع الصناعية التي تنتج في الدول الكبرى مثل اليابان وكوريا الصين ولا يستطيع انتاجها في الدول النامية وايضا ل تكاليف الانتاج عامل مؤثر فيها فقط تكون مرتفعة او منخفضة في دول معينة او في دول التي لا تستطيع الانتاج.
2. الارتفاع المتزايد لتكاليف الاستثمار في الآلات والمعدات المستخدمة في عملية الانتاج بالنسبة للدول النامية.
3. ظهور اتجاه متزايد من قبل الدول الاستعمارية للسيطرة عليها والتدخل في القرارات السياسية والاقتصادية لهذه البلدان من خلال التبادل التجاري. (Anderson & larch, 2017: 2)
4. ان هناك عدد من الدول لديها فائض في الانتاج من السلع والخدمات في حين هناك بعض الدول تعاني من عجز فيها ويحقق التجار مكاسب من نقل سلع تباع بأسعار مخفضة الى دول تباع بأسعار مرتفعة. (السريتي، 2009: 27-28)

خامساً. التجارة الخارجية: تعد التجارة الخارجية محفزاً للتنمية الاقتصادية في الدول النامية، وتعتمد العوائد المتحققة من التجارة الخارجية بشكل كبير على معدلات التبادل التجاري، واشار الاقتصاديون الكلاسيك الى مفهوم معدل التبادل التجاري بانه مقارنة بين عدد وحدات الخدمات المنتجة في الدول الاجنبية والتي تتبادل مع وحدة واحدة من خدمات منتجة محلياً. تعكس النظرية الكلاسيكية في التبادل التجاري محاولة لتفسير تطور التبادل التجاري، اذ ظهرت في اواخر القرن الثامن عشر، وبدأت الافكار الاقتصادية المتعلقة بالتجارة التطور على يد مجموعة من الاقتصاديين الكلاسيك ومنهم ادم سميث وريكاردو وحاول جون ستيوارت كذلك توضيح النقطة التي يكون عندها التبادل التجاري بين البلدين ممكنا، (نايف، 2018: 9) لقد نوقشت هذه النظريات كثيراً في كتب الاقتصاد الدولي لذا سنتجاوزها في بحثنا هذا مركزين على النظريات الحديثة في هذا المجال.

سادساً. نظريات التجارة الخارجية الحديثة:

1. نظرية دورة حياة المنتج:

أ. مرحلة النضج الجديد: يكون المنتج متميزاً وفريداً بشكل ما، يتم الاستهلاك في البداية في البلد الأم (بلد الانتاج) وهنالك طلب متزايد على المنتج الجديد في المراحل الأولى في بلد الانتاج، وسعر المنتج يكون عالياً.

ب.مرحلة النضج: مع مرور الوقت يبدأ يتزايد الطلب على المنتج في بعض البلدان الأخرى المتقدمة، وتزداد نسبة المبيعات المختلفة من التصدير.

ج. مرحلة المنتج النمطي: في هذه المرحلة تصبح تقنية تصنيع المنتج منتشرة ومتاحة بشكل واسع، ويصبح السعر هو السلاح الرئيسي للمنافسة، وهنا تبدأ اعتبارات التكاليف تلعب دوراً مهماً في عملية المنافسة ويميل الانتاج إلى الانتقال للبلدان الأقل تكلفة، المتقدمة والأقل تقدماً.

2. يعد نموذج هكشر اولين الاساس النظري لمختلف نظريات التجارة الخارجية وهو مبني على فكرة مفادها انه البلد يصدر السلع التي تتميز بكثافة العنصر الانتاج المتوفر داخل هذا البلد في حين يستورد السلعة التي تتميز بكثافة العنصر الانتاج النادر نسبياً.
3. في حين ان نظرية ستولفر ساميلون تأكد بان اي زيادة بسيطة في سعر اي عنصر انتاجي تنعكس على كثافة استخدامها فالعامل الانتاجي الذي يرتفع سعره يقل عائد استخدامه فيستخدم بكثافة اقل في انتاج اي سلعة.
4. وتذهب نظرية دينزكي الى بناء علاقات وثيقة بين التغيرات في المهارات والخبرات والتغير في تركيبة العوامل المنتجة لأي سلعة وفقاً لأسعارها، وبطبيعة الحال فان الادبيات الاقتصادية تفرق بين نوعين من الاختلافات التكنولوجية: الاولى متعلقة بطبيعة الاحلال بين عناصر الانتاج (راس المال والعمل) الثانية تتعلق باختلاف اسعار عناصر الانتاج وكذلك فروقات في انتاجية كل عنصر وهو ما يطعن النظرية الكلاسيكية في الصميم. (Rangasamy, 2003: 11)

المبحث الثاني: آلية تأثير تقلبات أسعار النفط في معدلات التبادل التجاري وواقع الاقتصاد الكوري

اولاً. آلية تأثير تقلبات اسعار النفط في معدلات التبادل التجاري: ترتبط أسعار النفط بمعدلات التبادل التجاري، إذا ما كانت الدولة مستورداً للنفط أو مصدراً له، إذ كان البلد مستورداً، فقد يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى إضعاف سعر الصرف، ويؤدي هذا إلى عجز في الميزان التجاري من خلال انخفاض قيمة العملة وجعل معدل التبادل التجاري يميل لصالح البلدان المصدرة للنفط ضد البلدان المستوردة للنفط الخام، والعكس صحيح إذا كانت الدولة مُصدرة للنفط وسيكون لديها فائض في ميزانها التجاري، إن انخفاض قيمة العملة له تأثير مزدوج من ناحية، يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة تكلفة واردات النفط، مما قد يؤدي بدوره الى حدوث خلل في معدلات التبادل التجاري الذي سيمل لصالح الدول المصدرة، ويؤدي هذا الخلل السلبي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة وزيادة البطالة، من ناحية أخرى تؤدي زيادة اسعار النفط وتقلباته إلى زيادة الدين الخارجي، مما يضعف الآفاق الاقتصادية واستدامة التنمية الاقتصادية على المدى الطويل نتيجة لزيادة الدين الخارجي، سيكون هناك تحويلات للدخل وزيادات محتملة في عجز الميزانية والضرائب، مما قد يتسبب أيضًا في انخفاض مستويات المعيشة بمرور الوقت، وقد تؤدي الضرائب المرتفعة وأسعار الفائدة المرتفعة إلى مزاحمة

الاستثمار وتقليل الاستهلاك والإنتاج، وادت هذه العوامل في النهاية إلى انخفاض في التنمية الاقتصادية والرفاهية الاقتصادية، اما في قطاع الطاقة، تؤدي الزيادة في أسعار النفط إلى زيادة أسعار الطاقة، وبالتالي ممارسة المزيد من الضغط على أسعار المدخلات في كل من القطاعين الزراعي والصناعي، ومن ثم رفع تكلفة المنتجات الوسيطة والنهائية وارتفاع أسعار البيع بالجملة والتجزئة وتقلل من مستويات الاستثمار والاستهلاك، كل هذا سينعكس بالسلب على البلدان المستوردة للنفط، كما يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة مستوى الأسعار العام في الاقتصاد، ونتيجة لذلك فإن ارتفاع التضخم يجعل المنتجات المحلية أقل قدرة على المنافسة في السوق الخارجية مما يعمق من الاثار السلبية في معدل التبادل التجاري ومع ذلك، يزداد الطلب على الاستيرادات بسبب انخفاض الأسعار في الأسواق الدولية ويزيد من العجز التجاري، فضلا عن ذلك ان ارتفاع أسعار النفط، سيجعل جميع البلدان تعمل على شراء المزيد من الدولارات الأمريكية لتسوية حاجاتها من النفط الخام للاستخدام المحلي وسيؤدي ارتفاع الطلب على الدولار الأمريكي إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية وزيادة قيمة الدولار الأمريكي. إن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض في معدلات التبادل التجاري مبدئيًا (على المدى القصير)، ولكنه يتحسن بعد ذلك على المدى الطويل بسبب زيادة الصادرات (Le & Chang, 2013: 81) و أن هبوط أسعار النفط له تأثير سلبي على البلدان المصدرة للنفط، في حين أن انخفاض واستقرار أسعار النفط له تأثير أكثر ملاءمة في البلدان المستوردة للنفط من انخفاض الأسعار، تتمثل إحدى نقاط الضعف الحاسمة في معظم الدراسات التجريبية أن التقلبات في أسعار النفط يُفترض أن يكون لها تأثيرات متماثلة، إن تغيرات أسعار النفط لها تأثيرات غير متكافئة في الواقع، ونظرًا لأن توقعات واستجابات المصدرين السابقين والمستوردين لارتفاع أسعار النفط من المرجح جدًا أن تكون مختلفة عن تلك المتعلقة بانخفاض أسعار النفط، فمن المرجح أن تؤثر تغيرات أسعار النفط على التوازنات الخارجية بشكل غير متماثل في الدول المختلفة عند تقييم العلاقة بين سعر النفط ومعدلات التبادل التجاري بالإضافة الى ذلك، فإن الفائض التجاري لدولة ما مع بعض الشركاء التجاريين يمكن أن يهيمن عليه العجز التجاري مع الآخرين (والعكس صحيح) في مثل هذا النموذج، حتى البلدان ذات الاقتصادات التي تبدو متشابهة من المحتمل في كثير من الأحيان أن تظهر أنماطاً تجارية مختلفة مع شركاء تجاريين مختلفين. (Baek & Doug, 2018: 2)

ولعقود طويلة، اعتبر النفط مدخلاً رئيساً للإنتاج نظراً لأهميته وحصته في التجارة العالمية، ويتأثر مصطلح التجارة في البلاد من خلال الارتفاع والانخفاض غير المتوقعين في أسعار النفط من حيث معدل التبادل التجاري، وتشكل المنتجات المتعلقة بالصناعة البترولية حوالي (20%) من نشاطات التجارة العالمية، وهناك طرق مختلفة تؤثر من خلالها أسعار النفط على الاقتصادات الغنية بالنفط، يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تحسين مدة التجارة في البلدان الغنية بالنفط، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي وتحسن معدلات التبادل التجاري، ستزيد الأسر والشركات من النفقات وخطط الاستثمار استجابة لارتفاع أسعار النفط التي تؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية للدول الغنية بالنفط وتوفير أسعار الصرف في البلدان المستوردة للنفط، وبالتالي سيزداد الفائض التجاري الأولي ويحدث انخفاض في الميزان التجاري غير النفطي عند زيادة الإنتاج الحقيقي، تكشف الأدبيات عن تأثير أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي المختلفة، لكن الدراسات النادرة تركز على قناة تجارة النفط (Raheem LE & Chang, 2013: 2017: 12-25).

ان معدلات التبادل التجاري هو عامل رئيس لاستقرار الاقتصاد على المستوى العالمي ويتأثر كثيراً من خلال التقلبات في أسعار النفط العالمية الذي ينعكس على تكاليف الانتاج في جميع البلدان، وقد جادلت الدراسات حول المسألة بأن تكلفة إنتاج المنتجات تزداد بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط التي تؤثر على الميزان التجاري في الاقتصادات المستوردة للنفط ويجب أن تستخدم السياسات المختلفة للقضاء على هذا التأثير علاوة على ذلك، من المحتمل أن تؤدي زيادة أسعار النفط إلى ظاهرة المرض الهولندي في الاقتصادات المعتمدة على النفط على تحسين شروط التجارة ورداً على ذلك، ستزداد الإيرادات مما يؤدي إلى تحسين معدلات التبادل التجاري (Korhonen & Ledyaeva, 2010: 84). ويمكن تفسير ذلك من خلال تأثيرين غير مباشرين، وهما تأثيرات العرض والطلب في جانب العرض، تؤدي الزيادة في أسعار النفط إلى تراجع تلك الدول التي تستورد النفط بسبب صدمة العرض السلبية في عملية الإنتاج التي تقلل من وارداتها مما يؤثر على معدلات التبادل التجاري للدول المنتجة للنفط، اما في جانب الطلب، تؤدي الزيادة في أسعار النفط إلى ضغوط تضخمية على السوق العالمية تؤدي مالياً إلى ارتفاع أسعار الاستيرادات في حالة كلا البلدين وبالتالي، فإن هذا سيزيد من سعر الفائدة لأن السلطات النقدية ستؤدي إلى تقليل الاستثمار وكذلك الاستهلاك، لذلك سيؤدي ذلك إلى تراجع معدل النمو في الاقتصادات الشريكة وانخفاض الطلب على النفط في البلدان المستوردة للنفط نتيجة لانخفاض الصادرات مما سيؤثر على الميزان التجاري للاقتصادات المعتمدة على النفط، تستفيد الدول المصدرة بشكل عام من زيادة أسعار النفط التي تعتمد على حجم الإيرادات وتأثيرات العرض والطلب، تثبت صدمات النفط السلبية أيضًا أنها هدية للبلدان المصدرة للنفط وليست لعنة اما في حالة انخفاض أسعار النفط على الاقتصادات المنتجة للنفط على النحو التالي انخفاض أسعار النفط من شأنه أن يقلل من الإيرادات في الاقتصادات الغنية بالنفط (انعكاس الإيرادات) مما يؤثر على صادراتها (تأثير الطلب)، ومع ذلك، يتم تقليل التأثير السلبي من خلال تكوين التجارة ويمكن تحسين تأثير المشاركة في التكلفة والميزان التجاري المتوقع في النهاية، قد يكون لانخفاض أسعار النفط على الاقتصادات المستوردة للنفط تأثير ضار على المدى الطويل لأن الاستيراد الضخم يضغط على معدلات التبادل التجاري (كل من تكوين التجارة وتأثير حصة التكلفة) وقد تؤدي كفاءة وإنتاج القطاع غير النفطي إلى زيادة ذلك، والعكس صحيح حيث أن كفاءة وإنتاج القطاع غير النفطي قد يزيدان من التعديل العكسي الذي يعتمد على سعر الصرف الحقيقي للشركاء التجاريين، النموذج النظري الآخر حول الميزان التجاري الذي يعد نموذجاً بديلاً ناقصًا يعتمد على عدة افتراضات مثل السلع المحلية ليست بدائل مثالية للسلع الأجنبية، وليس لدى المستهلك وهم نقدي ويريد تعظيم منفعته ضمن قيود ميزانيته يتم التأكد من طلب الاستيراد والتصدير والسعر النسبي للسلع المتداولة من خلال مستوى الدخل الأجنبي والمحلي لكشف تأثير أسعار النفط بمعدلات التبادل التجاري غير النفطي.

ثانياً. الواقع الاقتصادي لدولة كورية الجنوبية: يمثل اقتصاد جمهورية كوريا الجنوبية احد اكبر الاقتصادات الناشئة المتقدمة والاكثر انتعاشاً اقتصادياً على مستوى العالم وهي رابع اكبر ناتج محلي اجمالي في اسيا ولديه القدرة على أنها لعبت دورا مهيمنا في الاقتصاد العالمي، وبعد انتعاش قوي في عام (1999-2000)، من آثار الأزمة المالية الآسيوية في سنة (1997-1998)، تعثر الاقتصاد الكوري مع التباطؤ في الاقتصاد العالمي (2001-2002) وبعد ذلك بدأ الانتعاش وبلغت معدلات النمو إلى (5.8%)، وكان معدل النمو (6%) في عام 2010، تعافى الاقتصاد الكوري

وحقق فائضا قياسيا (70 مليار دولار) في الحساب الجاري وسط حالة من عدم اليقين والاضطراب الاقتصادي العالمي.(gangnamga, 2014: 1) حقق الاقتصاد الكوري الجنوبي أسوأ أداء منذ أكثر من عقدين في العام الماضي تحت وطأة تفشي جائحة كورونا، لكن يبدو أنه عاد إلى مسار النمو على خلفية انتعاش معتدل في الصادرات، وفقا لما أفاد به البنك المركزي، بحسب وكالة (يونهاب) الكورية الجنوبية، وتقلص الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنسبة (1%) في عام 2020 مقارنة بالعام الذي سبقه، وفقا لبيانات أولية من البنك، ويمثل هذا الرقم أسوأ نمو على أساس سنوي منذ عام 1998 عندما انكمش اقتصاد البلاد بنسبة (1.5%) في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية. ومع ذلك، فهو أفضل قليلا من توقعات بنك كوريا بانكماش بنسبة (1.1%) للعام الماضي، وتعد كوريا رابع مستورد للنفط في العالم، حيث يشكل النفط الحصة الاكبر من اجمالي الاستهلاك وهذا يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي وتتأثر بأسعار النفط حيث ان زيادة استهلاكه وزيادة اسعار النفط ادت الى خفض معدلات النمو الاقتصادي لكوريا. (heoo & yoo, 2010: 327)

المبحث الثالث: التقدير القياسي لنموذج البحث

توصيف المتغيرات المستخدمة في القياس ينبغي استخدام المتغيرات لتحديد العلاقات المتبادلة بهدف الوصول الى نتائج واقعية وأكثر دقة فقد تم استخدام البرنامج الاحصائي (Eviews10) لقياس وتحليل أثر تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها على متغير من متغيرات الاقتصاد الكلي وهو (معدل التبادل التجاري) لكوريا جنوبية للفترة الزمنية (1990-2018) وتم الاعتماد على بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبيانات اوبك لأسعار النفط.

في هذه المرحلة لابد من تحديد المتغيرات التابعة ومن ثم المتغيرات المستقلة:

1. المتغيرات التابعة (Depedent Variables):

معدل التبادل التجاري (T) معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار الصادرات على اسعار الواردات.

2. المتغيرات المستقلة (Independent variables):

أ. تقلبات اسعار النفط (oil): محتسباً على اساس الانحراف المعياري لأسعار النفط الشهرية.

ب.سعر الصرف (exch): معبراً عنه سعر الصرف الحقيقي مقياس لمتوسط الفترة عملة محلية مقابل الدولار.

ج. الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية (GDP): وهو مجموع اجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد.

اختبار جذر الوحدة السلاسل الزمنية (UINT ROOT TEST): يعتبر اختبار جذر الوحدة من اهم السلاسل الزمنية الواجب اجرائها ،حيث ان الاستدلال الاحصائي في حالة غياب استقرار البيانات يؤدي الى نتائج مضللة او غير واقعية او ما يسمه الانحدار الزائف (GUJORATI, 2004: 797) تم استخدام نموذج ديكي فولر (ADF) لأجراء اختبار استقرار جذر الوحدة حيث يعود هذا النموذج الى الاحصائي الامريكي ديفيد ديكي 1979 وقسم النموذج الى ثلاث اختبارات وهي عند المستوى (LEVEL) وعند الفرق الاول (1^{ST} Dfference) وعند الفرق الثاني (2 dfference) ويثبت معنويته او عدم معنويته بثلاث مقاطع رئيسة (بالحد الثابت) و (الحد الثابت واتجاه عام) و (بدون حد ثابت) اذا كان اقل من (0.05) يعني ذلك معنوية النموذج بالثلاث مقاطع ولثلاث اختبارات واذا كان اذا اكبر من (0.05) اي عدم معنوية المعلمات.

النتائج الخاصة بكوريا الجنوبية:

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (2): 584-595
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.2.34

الجدول (1): اختبار ديكي فوللر الموسع لجذر الوحدة(ADF) للاقتصاد الكوري

اختبار الاستقرارية ADF كوريا الجنوبية						
الفرق الاول 1ST DFFERENCE			المستوى LEVEL			المتغيرات
بدون حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	بدون حد	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	
			0.0518 -1.936691	0.0342 -3.764474	0.0466 -3.005099	oil
0.0000 -6.706164	0.0000 -6.763923	0.0000 -7.007894	0.9449 1.280326	0.0365 -3.732998	0.1794 -2.298148	exch
0.6112 -0.177689	0.0008 -5.488210	0.0001 -5.524296	1.0000 8.518937	0.0495 -3.585886	0.9756 0.328380	GDP
0.0035 -3.062547	0.0245 -3.930678	0.0072 -3.838986	0.0021 -3.259730	0.9755 -0.531883	0.7537 -0.95859	T

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews10.

يتضح من خلال الجدول اعلاه (1) اختبار الاستقرارية لجذر الوحدة عدم استقرار المتغيرات (T, GDP, EXCH) عند المستوى وثبت استقرارهم عند الفرق الاول بينما المتغير (OIL) مستقر عند المستوى ويتضح ايضا من خلال الشكل البياني (1).

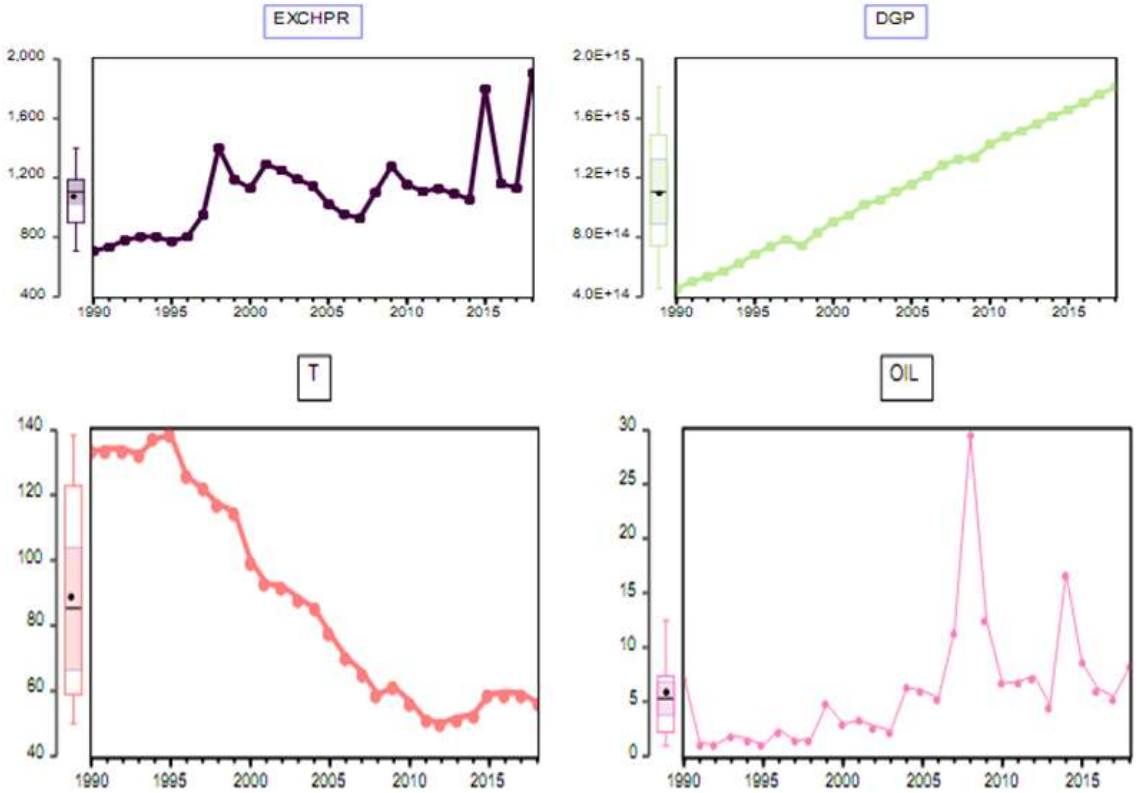

الشكل (1): الشكل يبن رسم السلسلة الزمنية لكل متغير من المتغيرات المدروسة

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (2): 584-595
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.2.34

الجدول (2): معادلة معدل التبادل التجاري

Dependent Variable: T				
Method: Least Squares				
Date: 03/19/21 Time: 15:30				
Sample: 1 29				
Included observations: 29				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C OIL	167.5614	7.251525	23.10705	0.0000
	-0.796092	0.353977	-2.248996	0.0336
EXCH	0.004336	0.008355	0.519050	0.6083
DGP	-7.04E-14	6.24E-15	-11.28107	0.0000
R-squared	0.924812	Mean dependent var		88.95340
Adjusted R-squared	0.915790	S.D. dependent var		32.65556
S.E. of regression	9.476331	Akaike info criterion		7.462913 7.651506
Sum squared resid	2245.021	Schwarz criterion		
Log likelihood	-104.2122	Hannan-Quinn criter.		7.521978
F-statistic Prob(F-statistic)	102.5001	Durbin-Watson stat		0.444248
	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews10.

وتبين (bo) وهي معلمة الحد الثابت حيث بلغت (167.5 مليار دولار) اي ان معدل التبادل التجاري يميل لصالح كوريا حتى في ضل غياب المتغيرات المفسرة، واظهر اختبار (T) معنوية المعلمة. وتؤكد (b1) وهي معلمة تقلبات اسعار النفط (oil) ذات اشارة سالبة وهي تدل وجود انعكاسات سلبية في معدل التبادل التجاري وهذا يوافق المنطق الاقتصادي، بوصف كوريا بلداً مستورداً للطاقة وان زيادة اسعار النفط ينعكس سلبياً على الميزان التجاري وكذلك معدل التبادل التجاري والذي تميل عند زيادة اسعار النفط ضد البلد المستورد للنفط، وبحسب اختبار (t) اثبتت معنوية المعلمة حيث بلغت (t) المحتسبة (2.24) وهي تزيد عن قيمة نظيرتها الجدولية البالغة (1.70). وتشير (b2) الى معلمة سعر الصرف الحقيقي (Exch) والتي لم تظهر بمستوى المعنوية المطلوب بحسب اختبار (t)، وتفسير ذلك اتجاه كوريا الجنوبية الى التدخل في سوق صرف العملات مما قلل كثيرا من تأثيرات سعر الصرف في معدلات التبادل التجاري، لا سيما بعد ازمة العملات في العام (1997). وتعكس (b3) معلمة الناتج المحلي الاجمالي (GDP) الذي ظهر بإشارة سلبية، اذ يعد الاقتصاد الكوري الجنوبي اقتصاد موجه للخارج ولا يعتمد كثيرا على الطلب الداخلي وهذا له انعكاسات سلبية على معدل التبادل التجاري، وقد بين اختبار (t) معنوية معلمة الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت قيمة (t) المحتسبة (11.28) وهي أكبر من (t) الجدولية البالغة (1.70).

ويوكد اختبار (F) على معنوية النموذج ككل اذ زادت قيمة F المحتسبة والبالغة (102) وهي تزيد عن نظيرتها الجدولية البالغة (2.94).

ويؤكد معامل التحديد (R^2) ان (92%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع تعود الى المتغيرات التفسيرية (OIL, EXCH, GDP)، في حين ان نحو (8%) من التغيرات الي متغيرات لم تدخل النموذج، ويدعم ذلك (R^2Ajd) الذي بلغت قيمته (91%) بانخفاض قليل عن (R^2) مما يدل على القوة التفسيرية لمتغيرات النموذج

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً. الاستنتاجات:

1. ظهر الجانب القياسي ان لتقلبات اسعار النفط انعكاسات سلبية في معدل التبادل التجاري اما سعر الصرف لم يظهر بمستوى المعنوية المطلوبة اما تأثير الناتج المحلي الاجمالي على التبادل التجاري ظهر بمستوى سلبي.
2. يعد معدل التبادل التجاري واحداً من اهم عوامل الاستقرار بالنسبة للاقتصاد الكلي، وان زيادة تقلبات اسعار يمكن ان تدف الاقتصاد الكوري الى الانحراف عن المسارات التوازنية لا سيما في مجال الميزان التجاري وينعكس ذلك بطبيعة الحال على وضع معدل التبادل الذي يميل ليكون ضد دولة كوريا بوصفها دولة مستوردة للنفط.
3. إن ادارة سعر الصرف والمحافظة على استقراره كانت له ابعاد واسعة لتجنب حدوث معدلات تضخم واسعة بفعل تقلبات اسعار النفط، فضلاً عن توفير البيئة المؤاتية لتعزيز النشاطات الاقتصادية لا سيما التصديرية والتي تعد النواة الرئيسية للاقتصاد الكوري وكذلك عزل الصدمات الخارجية المتمثلة بتقلبات اسعار النفط.
4. يعتمد الاقتصاد الكوري بشكل رئيسي على الطلب الخارجي فهو اقتصاد تصديري موجه للخارج بقوة، لذلك فأن الجانب القياسي اثبت وجود ارتباط سلبي للناتج المحلي بمعدل التبادل التجاري فكل ما ينتج يصدر تقريباً.

ثانياً. المقترحات:

1. تنشيط وتحفيز مختلف بدائل النفط الخام فضلاً عن تنشيط الصناعات والقطاعات المقننة للنفط من اجل تقليل الاعتمادية على النفط المستورد وهذا يخفض من الاثار السلبية التي تحدث بسبب الصدمات النفطية بين الحين والاخر.
2. تحفيز الطلب الداخلي من اجل تجنب الهزات التي يتعرض لها الطلب الخارجي بفعل تقلبات اسعار النفط او بسبب ازمات اخرى قد يتعرض لها الاقتصاد العالمي ويجعل الاقتصاد الكوري الجنوبي عرضة للأثار السلبية لهذا الهزات الاقتصادية.
3. الابقاء على استقرار سعر الصرف فضلاً عن التركيز على السيطرة على التضخم لتجنب الانحرافات في الاهداف الرئيسة للاقتصاد الكوري التي قد تحدث بسبب تقلبات اسعار النفط وخلق بيئة اقتصادية مستقرة لمختلف النشاطات.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. السريتي، السيد محمد احمد، (2009)، التجارة الخارجية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة.
2. سعد، نادين علي حسين، (2012)، تطور معدل التبادل التجاري في مصر في ضوء تطبيق الاتفاقات التجارية للتكامل الاقتصادي والشراكات للفترة (2000-2009)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

3. الغنيمي، مها صالح، (2017)، التبادل التجاري على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، موقع هارفارد بزنس ريفيو العالمي/https://hbrarabic.com
4. نايف، يسرى سالم، (2018)، التبادل التجاري وتأثيراته في الاداء الاقتصادي لدول مختارة للمدة (1990-2016)، اطروحة دكتوراه فلسفه في الاقتصاد.

ثانياً. المصادر الاجنبية:

1. David Ricardo, (1999), 1. Principles of Political Economy and Tax Faiza Cambridge University Press، United Kingdom Title VII.
2. Ibrahim D. Raheem, (2017), The Journal of Economic Asymmetries Volume, pp.12-25 Asymmetry and break effects of oil price -macroeconomic fundamentals dynamics: The trade effect channel Author links open overlay panel.
3. Jungho Baek & Kyoung Doug, (2018), The World Economy Wiley Original Article Asymmetric effects of oil price changes on the balance of trade: Evidence from selected African countries Kwon Economics, University of Alaska Fairbanks, Fairbanks, Alaska Korea Development Institute, Sejong, Korea.
4. Korhonen, Iikka & Ledyaeva, Svetlana, (2010), Trade linkages and macroeconomic effects of the price of oil, Energy Economics, Elsevier, vol. 32(4), pp. 848-856.
5. Reng Sun & Almas Heshmati, (2010), international treade and its effect on economic growth in china, working paper.
6. Thai-Ha Le & Youngho Chang, (2013), Oil price shocks and trade imbalances, Working Papers Journal Articles Books and New Economics Papers Advanced Search the RePEc plagiarism page, Energy Economics, vol. 36, issue C, pp. 78-96.
7. Rangasamy, J., (2003), Chapter Two: Theory of Trade and its Repercussions on Competition University of Pretoria etd.
8. David Ricardo, (1999), Principles of Political Economy and Tax Faiza Cambridge University Press, United Kingdom Title VII.
9. Gangnanga, (2014), economy endad 2013 ona hiah, korea joongnn daily
10. James e. Anderson, Mario larch and joto yotov, (2017), pp. 10.
11. J-Y.heoo & s.h.yoo and s-j. Kwrk, (2010), the roleof the oil indnstry in the Korean national economy, energy sanurces, taylor and francis.